

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٩٦**

الجمعة، ٢٠ أذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد الدباشي	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساويرس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

09-27499 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلي الجمهورية التشيكية والسودان يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد عبد المنان (السودان) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد قيصر (الجمهورية التشيكية) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد رشيد خاليكوف، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد خاليكوف إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد رشيد خاليكوف، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد خاليكوف (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة المجلس علما بشأن الحالة الإنسانية في شمال السودان.

طيلة فترة الأسبوعين والنصف التي انقضت منذ اتخاذ حكومة السودان قرار إيقاف عمليات ثلاث منظمات غير حكومية وطنية وطرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية من شمال السودان، ما انفكت الأمم المتحدة تطالب على جميع المستويات بالتراجع عن هذا القرار. ولا تزال الاعتبارات المتصلة باحتياجات السكان الضعفاء هي الدافع الأول والرئيسي وراء هذا الجهد. وظل الأمين العام على اتصال وثيق بالقادة العرب والأفارقة وأعضاء هذا المجلس، الذين أعربوا جميعا عن قلقهم إزاء معاناة السكان الضعفاء في جميع أرجاء السودان. من ناحية أخرى، نخشى أن يكون القرار قد أدى إلى تعرض الموظفين والمنظمات، الذين كانوا في ضيافة حكومة السودان لمساعدة الشعب السوداني، إلى معاملة سيئة للغاية في دارفور والخرطوم.

وبينما نواصل الضغط من أجل التراجع عن هذا القرار والتشديد على ما له من أثر على حياة الشعب السوداني، فقد اتفقت الأمم المتحدة وحكومة السودان على إنجاز مجموعة من التقييمات السريعة في ولايات دارفور الثلاث. وكُلفت أفرقة بالتأكد من حجم الثغرات في أربعة قطاعات حيوية: المعونة الغذائية، الصحة والتغذية، المأوى، وأخيرا، المياه والصرف الصحي. وقامت الأفرقة أيضا بتقييم القدرة المتوفرة لتلبية الاحتياجات الماسة التي تتعرض حياة البشر بدونها للخطر. وسيتم وضع الاستنتاجات في صورتها النهائية في نهاية هذا الأسبوع مع نظرائنا الحكوميين

في الخرطوم. وسيكون لدينا في الأسبوع المقبل مزيد من التفاصيل عن وقعها على الجهد الأعم لتقديم المساعدة في دارفور.

ومنذ الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد براغ إلى مجلس الأمن في ٦ آذار/مارس، كانت هناك بوادر هامة توحي بانهيار القدرة على الاستجابة الإنسانية، مع ما ينطوي عليه ذلك من أثر على حياة السكان في دارفور. ونشهد هذا الأمر في المخيمات على نحو خاص، غير أننا نعتقد أن الفجوات قد تنشأ أيضا في المناطق الريفية التي لم يعد فيها تواجد للمنظمات الإنسانية. ففي مخيم زمزم قرب الفاشر مثلا، أدت مغادرة منظمتين غير حكوميتين رئيسيتين للمنطقة إلى ترك بقية الوكالات الصغيرة تواجه أكثر من ٠٠٠ ٣٦ من النازحين الوافدين إليها حديثا. وجدير بالذكر أن هؤلاء الأشخاص اضطروا إلى الفرار بعد أن شاركوا في أعمال القتال في مهاجرية في جنوب السودان. وقد بدأت أعمال القتال تلك بمواجهات بين جبهة تحرير السودان - فصيل ميناوي وحركة العدل والمساواة، وأدت إلى معارك بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة شنت خلالها القوات الجوية السودانية هجمات جوية على البلدة وحولها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وتركت مغادرة المنظمة الفرنسية أطباء بلا حدود بلدة نيرتيتي في غرب دارفور ووزارة الصحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية بدون شريك منفذ للقيام بحملات التحصين وعلاج المصابين بداء الالتهاب السحائي في جبل مرة. وأدى فقدان الشركاء إلى حالة مماثلة في كلمة، وحال دون إجراء حملة التحصين الواسعة النطاق التي كانت هناك حاجة ماسة إليها.

عموما فقد اتضح أن فقدان الدعم المقدم إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والوزارات المختصة قوض القدرة على الإدارة العملياتية في قطاعات رئيسية. ومما يثير الانزعاج أيضا أن الحكومة استمرت في مصادرة أصول المنظمات الإنسانية. ففي حالة بعينها، لم تعد الحكومة إلى الأمم المتحدة السيطرة على مستودع للأمم المتحدة يشتمل على مأوى ومرافق أخرى. ونحن ممتنون للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمساعدتها المجتمع الإنساني في حماية العديد من الإمدادات الأساسية في الأسبوعين الماضيين، غير أنه من المؤسف أن هذه المساعدة لا تزال ضرورية، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

وأود أن أشير أيضا إلى أن وقع القرار بدأ يظهر في أماكن أخرى، لا سيما في مناطق البروتوكول الثلاث النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وأبيي. وإيصال المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى تلك المناطق أمر حاسم الأهمية للنجاح في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الهش أصلا.

وفقدان القدرة العملياتية ليس التحدي الوحيد الذي نواجهه في الميدان. فانعدام الأمن الذي يعاني منه المستفيدون والعاملون في مجال تقديم المعونة آخذ في الازدياد منذ بعض الوقت. وقد أدى اختطاف موظفين سودانيين وثلاثة موظفين مغتربين في منظمة أطباء بلا حدود في شمال دارفور إلى توقف جميع العمليات مؤقتا في المناطق الريفية في تلك الولاية. ونحن ممتنون لعمل السلطات السودانية بغية المساعدة في تأمين إطلاق سراحهم.

ومن المؤسف أن هذا الاختطاف جزء من عملية واسعة النطاق. فعلى مدى الأسبوعين الماضيين، أسفرت ثلاثة هجمات منفصلة على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عن مقتل فرد من حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرين. ونحث الحكومة على التخفيف إلى أدنى حد من حدة لهجتها ضد الأجانب في وسائط الإعلام، وكفالة سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد

المنتسبين إليها. كما نحث المجموعات المسلحة في دارفور على اتخاذ خطوات فعالة لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وفي ١٥ آذار/مارس، لاحظنا بقلق الملاحظات التي أدلى بها الرئيس البشير مشيرا إلى إمكانية مغادرة جميع المنظمات الإنسانية الأجنبية في السودان في غضون سنة واحدة. وسيواصل منسق الشؤون الإنسانية إثارة هذه المسألة مع الحكومة.

وبينما يستمر الصراع، ويستمر عدم الاستقرار في العديد من أنحاء دارفور أو يستمر خضوعها لسيطرة المجموعات المتمردة، فإن عمل الأمم المتحدة وشركائها سيظل حيويا في مساعدة المواطنين السودانيين المتضررين بالصراع في الحصول على المعونة التي هي حق لهم. ونحث جميع القادة في دارفور - الحكوميين وغير الحكوميين - على تيسير إيصال المساعدة المنقذة للأرواح إلى المدنيين الذين يحتاجون إليها.

ولا شك في أن قدرتنا على مساعدة سكان درافور وشمال السودان قد لحق بها ضرر بالغ. فأجواء الخوف وعدم اليقين الحالية التي تواجه جميع منظمات المعونة تؤثر على المساعدة المتاحة لسكان درافور. والشراكة التي تحققت بشق الأنفس بين الحكومة ومنظمات المعونة قد نحيت جانبا بطريقة تثير تساؤلات حول الكيفية التي يمكن أن تمضي بها هذه العلاقة قدما. ويجب علينا أن نجد سبيلا للحد من التوترات وضمان توفير الحماية والمساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وعلى نحو مستدام، على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والتجرد.

ونحث حكومة السودان على استخدام الآليات المنشأة بوضوح لغرض حل الخلافات. ونعتقد أيضا أن أحكام القانون السوداني والاتفاقات مع المجتمع الدولي، بما في ذلك البلاغ المشترك بشأن تيسير تقديم المساعدة الإنسانية في دارفور، ينبغي احترامها وتطبيقها. ونريد الدخول في حوار شفاف ومثمر مع الحكومة استنادا إلى هذه القوانين والاتفاقات.

يجب كفالة سلامة وأمن جميع العاملين في مجال المعونات - من الوطنيين والدوليين - وكذلك السلع الأساسية والأصول، سواء المملوكة للمنظمات غير الحكومية أو هيئات الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء. ونتطلع إلى نتائج بعثات التقييم المشتركة، التي ستكون مهمة في بيان نطاق الثغرات والقدرة المطلوبة لسدها.

الرئيس: أشكر السيد خاليكوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عبد المنان (السودان): السيد الرئيس، يطيب لي في المستهل أن أهنئكم على ترؤسكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشيد بما عكسته رئاستكم للمجلس من اهتمام ملحوظ بشؤون قارتنا الأم، أفريقيا، وآخر ذلك مداولات المجلس بالأمس حول سبل دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. فهذا هو الشأن المعهود في الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة، لا سيما وأنها تتولى الآن رئاسة الاتحاد الأفريقي، الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في دارفور.

تابع وفد السودان عن قرب الملابسات التي أدت إلى انعقاد جلسة مجلس الأمن اليوم في الوقت الذي يتضمن جدول المجلس اجتماعا بشأن دارفور في السادس والعشرين من آذار/مارس، ليقدم فيه الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، السيد جبريل باسولي، تقريرا شاملا إلى المجلس بشأن العملية السياسية والمحاور الأخرى ذات الصلة بتسوية مشكلة دارفور.

ولكن يبدو أن المسار السياسي لم يعد أولوية لدى البعض الذين يحاولون إشعال الحرائق وافتعال الأزمات في محاولة مكشوفة لصرف اهتمام المجتمع الدولي عن الرفض الدولي والإقليمي الواسع لذلك الإجراء المعيب قانونا ومنطقا وسياسة الذي أقدمت عليه ما تسمى بالمحكمة الجنائية الدولية ضد السودان، قيادة ودولة وشعبا. لذلك، يحاول هؤلاء اختلاق مشكلة في موضوع قرار حكومة السودان بإبعاد حفنة من المنظمات غير الحكومية التي تجاوزت كل الخطوط الحمراء وتجرأت على المساس المباشر بسيادة البلاد، مستغلة سماحة الشعب السوداني.

وكما استمعنا قبل قليل، أن هذه المنظمات تعتبر ضيفا على السودان. اعتبارها ضيفا على السودان، أمر يرعاه ويراعيه السودان. ولكن لا بد للضيف أن يلتزم كذلك بآداب الضيافة وأن يستقر في المكان الذي خصص له ولتحركاته، لا أن يتسلل إلى الغرف الخاصة في منزل المضيف.

إن قرار حكومة السودان قرار سيادي مشروع لا رجعة عنه أبدا. ولا ينبغي أن يكون موضوعا للأخذ والرد، أخذا في الاعتبار أن حكومة السودان لم تقم بإبعاد كل المنظمات العاملة في السودان. فالمنظمات التي أبعدت لا يتجاوز عددها ١٣ منظمة من جملة المنظمات البالغ عددها ١١٨ منظمة، أي بنسبة ٧ في المائة. وعليه، فإن تصوير الأمر وكأن السودان قد أبعد جميع المنظمات هو تصوير خاطئ.

أما في ما يتعلق بقرار السيد رئيس الجمهورية بشأن سودنة العمل الطوعي في البلاد، فإن هذا الأمر يجب أن يحظى بدعم وتأييد الأمم المتحدة ومجلس الأمن وليس العكس، طالما أن الأصل هو أن تتولى الدولة مسؤولياتها الكاملة في هذا الخصوص.

ولا بد لي أن أؤكد للمجلس أن حكومة السودان، ومن هذا المنبر، تجدد التزامها الكامل بكل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع الأمم المتحدة لتسهيل العمل الإنساني في دارفور، بما في ذلك اتباع نهج المسار السريع في إيصال المساعدات للمتضررين. ولكن ما نرجوه من مجلس الأمن هو أن يتعامل مع قضية دارفور بصورة أشمل، آخذا في الاعتبار أن التسوية السياسية لهذه المشكلة هي أم الحلول لكل الجوانب الأخرى، الإنسانية والأمنية وحتى مسار العدالة الذي يحاول البعض استغلاله الآن على النحو الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية. ذلك الإجراء الذي أصبح الآن المهدد الرئيسي للتسوية السياسية. وقد تابعتم جميعا مواقف الحركات المسلحة بعد صدور هذا القرار وما تبعه من انعدام الأمن واختطاف العاملين الأمميين، وهو أمر شجعته القرارات غير المدروسة.

لقد صدر هذا القرار في الوقت الذي أصبحت العملية السياسية قاب قوسين أو أدنى من أن تؤتي ثمارها. ونجدد رجاءنا والتماسنا لمجلس الأمن أن يتولى مسؤوليته وأن يعمل على تحقيق السلم والأمن في السودان وألا يعمل على إشعال الحرائق وافتعال الأزمات في هذا البلد الذي نرجو له كل الاستقرار ونعمل على أن يتحقق ذلك، ولكن نرجو عونكم ودعمكم، لا مشاكسة ولا مخالفة من المجلس.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان لعقد جلسة اليوم التي جاءت في وقتها بالنظر إلى الشواغل الواسعة النطاق جدا التي تساور حكومة بلادي وآخرين إزاء الحالة الإنسانية في السودان مستقبلا عقب القرارات الأخيرة لحكومة ذلك البلد.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد خاليكوف، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في السودان كما يراها الآن. وما ذكره يثير

شواغل كبيرة في أذهاننا إزاء الآفاق المتاحة للمحتاجين في السودان. ومن الأهمية بمكان أن نعي أننا نتكلم عن حياة الملايين من الضعفاء الذين يحتاجون دعمنا والذين كانوا يحصلون عليه في السنوات الأخيرة. ينبغي عدم الخلط بين المسائل المتعلقة بالحالة الإنسانية والقضايا السياسية الأوسع.

وطرد المنظمات غير الحكومية الدولية الثلاث عشرة وإغلاق ثلاث منظمات غير حكومية سودانية أمر غير مقبول بالمرة. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام وزعماء كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في دعوة حكومة السودان إلى الرجوع عن قرارها. فسوف يسبب طرد المنظمات، كما قال الأمين العام، ضررا لا يمكن إصلاحه للعمليات الإنسانية في السودان. كما أنه يشكل انتهاكا لكل من البيانات الإنسانية التي وقعها السودان مع الأمم المتحدة ولأحكام اتفاق الدوحة الأخير، الذي لم يمض سوى أسابيع على توقيع السودان عليه.

وقد قال ممثل السودان إنه لم يطرد إلا ١٣ منظمة فقط من أصل ١١٨ منظمة غير حكومية، وادعى أن ذلك لا يمثل سوى ٧ في المائة منها. والحقيقة، كما أظن أننا نعلم جميعا أنه قد أزيلت الآن نسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من قدرات العمل الإنساني في دارفور. وغادر السودان جميع الموظفين الدوليين البالغ عددهم ٢٣٧ موظفا الذين كانوا يعملون في المنظمات غير الحكومية المطرودة من دارفور، فيما عدا قليل منهم. وبقي الموظفون المحليون الذين تركوهم وراءهم معرضين للإكراه وهم في وضع لا يسمح لهم بالاستمرار في عمليات الإغاثة. ولا يجري توزيع إمدادات الوقود والدواء البالغة الأهمية؛ كما أنه لا يجري طلب إمدادات جديدة، مما يعرض الفئات السكانية التي تقوم المنظمات غير الحكومية بإمدادها منذ عدة سنوات للخطر.

وسوف يعني هذا أنه لا مفر من تزايد خطر المرض وسوء التغذية في دارفور في غضون أسابيع. ويمكن أن يزيد العجز في المياه والأغذية والمأوى من انعدام الأمن، ولا سيما في المخيمات الكبيرة المضطربة مثل كلمة ومهاجرية في جنوب دارفور. ولا يمكننا أن نستبعد احتمال أن يؤدي هذا إلى قلاقل مدنية وتحركات جماعية للمشردين داخليا.

ولهذه القرارات عواقب تتجاوز حدود دارفور. ويمكن أن تشمل هذه العواقب نزوح المشردين داخليا في السودان عبر خط الحدود إلى تشاد. بل ينطوي قرار طرد هذه المنظمات غير الحكومية على أثر أكبر حتى من ذلك في المناطق الجنوبية النيل الأزرق وجنوب كردفان وأبيي، حيث كانت المنظمات غير الحكومية الـ ١٣ المتأثرة توفر القدر الأكبر من المساعدات الإنسانية.

والمملكة المتحدة هي ثاني أكبر المانحين الثنائيين للسودان. وقد تعهدنا بتقديم ٣٦ مليون جنيه استرليني للصندوق الإنساني المشترك لهذا العام. وهو أكبر جهد إنساني نقوم به في مكان واحد أي مكان من العالم. وما زلنا على التزامنا بمساعدة شعب السودان. ولكن أفعال حكومة السودان تزيد من صعوبة قيامنا بذلك وفقا للمبادئ المتعارف عليها دوليا.

ونتطلع إلى تلقي التقرير الجاري إعداده من قِبل الأمم المتحدة ومسؤولي حكومة السودان لتقييم أثر عمليات الطرد على إيصال المساعدات الإنسانية في السودان. وينبغي أن يعود مجلس الأمن إلى النظر في هذه المسألة حين يتاح ذلك التقرير.

وثمة شيء واحد لا شك فيه: سوف تحمّل المملكة المتحدة حكومة السودان المسؤولية عن المعاناة التي يسببها قرارها. فقد عانى شعب دارفور بما فيه الكفاية من جراء خمس سنوات من الحرب. ولا يمكن تفسير السبب

الـذي يجعـل حكومتـه تريـد أن تـضيف بؤسـا إلى بؤسـه دون مبرر. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الجهات المعنية على إيجـاد الـسبل لـضمان استمرار الـسكان المعرضـين للخطـر في دارفـور ومنـاطق الـسودان الأخـرى في تلقـي المـساعدات الإنسانية التي يحتاجون إليها حاجة ماسة.

الـسيد هلـر (المكـسيك) (تكلـم بالإسـبانية): يـود وفـدي أن يـشكر الـسيد رشـيد خـاليكوف، مـدير مكتـب تنـسيق الـشؤون الإنـسانية، علـى المعلومـات الـتي قـدمها بعـد ظهر اليوم، وهي في حد ذاتها مبرر كاف لعقد هذه الجلسة.

ولا يـسعنا إلا أن نقـول إن القـرار الـذي اتخذتـه حكومـة الـسودان بوقـف عمليـات المنظمـات غـير الحكوميـة الــ ١٣ المعنيـة، الـتي تقـدم المـساعدة الإنـسانية في شمـال الـسودان، بمـا في ذلـك في دارفـور، هـو أمـر مؤسـف. فهـذا القرار لا يربط ربطا غير مناسب بين الحالـة الإنسانية وبـين قـرار لإحـدى المحـاكم الدوليـة فحسب، بـل إنـه يعـرض حيـاة عدد كبير من الأشخاص للخطر ويفتح البـاب أمـام حـدوث أزمـة ذات أبعـاد كـبيرة بوضـعه العوائـق في طريـق وصـول المساعدات الإنسانية أيضا. وهذا يعرض حياة شرائح عريضة من السكان للخطر، وخاصـة حيـاة الفئـات الـضعيفة كالنـساء والأطفال.

ويـساور المكـسيك أيـضا القلـق إزاء سـلامة وأمـن العـاملين في المجـال الإنـساني علـى أرض الواقـع، بـالنظر إلى تكرار حوادث الترويع والتهديدات التي أفاد بوقوعهـا مكتـب تنـسيق الـشؤون الإنـسانية. وتـدين المكـسيك تلـك الحـوادث دون تحفظ.

وللتصدي للحالـة في الـسودان علـى نحـو شـامل قـدر الإمكـان، يهيـب وفـدي بحكومـة الـسودان بـشكل عاجـل أن تعدل عن قرارها وتسمح بعودة المنظمات غـير الحكوميـة الـتي تم طردهـا وتيـسر وتـضمن الـسبل الكافيـة لوصـول المعونـة الإنسانية والمساعدة للسكان المدنيين، تمشيا مع قواعد القانون الإنساني الدولي.

الـسيدة رايـس (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشـكر مكتـب تنـسيق الـشؤون الإنسانية على إحاطته الإعلامية بعد ظهر اليوم.

لقـد استمعنا جميعـا مـن فورنـا إلى تقريـر مـثير للقلـق حقـا، وإلى تـصوير أزمـة مـن صـنع رجـل واحـد تهـدد حيـاة مـا يزيـد علـى المليـون ونـصف المليـون رجـل وامـرأة وطفـل. وتعرب الولايات المتحدة عـن إدانتـها الـشديدة لقيـام حكومـة الـسودان بطـرد ١٣ منظمـة دوليـة للمعونـة وإغلاقهـا ثـلاث منظمـات سـودانية للمعونـة. والحكومـة الـسودانية بطردهـا منظمـات المعونـة إنمـا تمنـع المـاء والغـذاء والرعايـة الـصحية والصرف الصحي عن السكان الـذين طردتهم في المقـام الأول من بيوتهم، وتعمل بذلك على تفـاقم أزمـة إنـسانية مـستفحلة بالفعل في دارفور. وأود أن أكـون واضـحة. ليـست هـذه أزمـة مفتعلة، كما يحاول ممثل الـسودان أن يُـدخِل في روع المجلـس. بل على العكس من ذلك، هذه أزمة فعلية وعاجلة للغايـة مـن صـنع حكومتـه نفـسها. وتقـع المـسؤولية علـى عـاتق الـرئيس البشير وحكومته، ولا بـد مـن محاسـبتهم علـى جميـع الوفيـات الـتي تعـزى إلى هـذه الأفعـال البالغـة القـسوة والمقـصودة دون استثناء. لقـد اتخـذت الحكومـة الـسودانية هـذا القـرار وعليهـا أن تتحمـل تبعاتـه، الـتي لـن تـودي بـالأرواح فحـسب وإنمـا ستفرض علـى الحكومـة مزيـدا مـن العزلـة الـتي هـي مـن صنع نفسها.

ويقينـا لا يمكـن لـشخص ذي ضـمير أن لا يتـأثر بما لا يوصف من الشقاء والموت الـذي لا مفـر مـن أن يـسببه منـع الأغذيـة والميـاه والـدواء عـن ملايـين الأبريـاء المكدسـين بالفعـل في مخيمـات دارفـور. ويقينـا أننـا نـرى جميعـا أن مـن واجـب هـذه الهيئـة أن تتخـذ إجـراء للـذود عنـهم.

ويقينا أننا نرى جميعا أننا ينبغي أن نتكلم بصوت واحد في مواجهة هذه الآلام.

ونحث المجتمع الدولي على ممارسة الضغط على حكومة السودان لتعدل عن مرسوم الطرد الذي أصدرته وتكفل عدم القيام بأي إجراء يزيد من حدة هذه الحالة الخطيرة بالفعل. لقد أثار الرئيس البشير هذه الأزمة وينبغي أن يقوم بإصلاحها على الفور. وتعمل الولايات المتحدة من جانبها بشكل عاجل ووثيق ومكثف مع المؤسسات التابعة للأمم المتحدة ومع غيرها من الدول الأعضاء على محاولة إلغاء قرار الطرد الذي أصدرته حكومة السودان. ولكن المجلس قد استمع اليوم إلى ممثل السودان يقول إن حكومته لن تعدل قط عن هذا الأمر.

وترى الولايات المتحدة أنه يجب ألا تقف الدول الأعضاء والمجلس مكتوفي الأيدي بينما يتعرض ما يزيد على المليون شخص لخطر الموت العاجل. وقد أصبح عامل الوقت حاسما في هذا الصدد. وتفيد الأمم المتحدة بأن تقديم الغذاء للأطفال السودانيين الذين يعانون من سوء التغذية بالفعل قد اشتد صعوبة بكثير عن ذي قبل.

ونرى أيضا أن حالات العجز الجديدة في المياه قد جعلت الالتهاب السحائي أكثر انتشارا في منطقة جبل مرة وفي مخيم كلمة. وفوق ذلك، يمنع الافتقار إلى الرعاية الصحية مرضى الالتهاب السحائي من تلقي العلاج الملائم. ويمكن في حالة العلاج أن ينخفض معدل وفاة المصابين بالالتهاب السحائي إلى واحد من كل عشرة أو أقل. أما في حالة تركه دون علاج، فإن معدل الوفيات يقفز إلى واحد من كل اثنين. ولا يزال يساورنا القلق الشديد لأن الالتهاب السحائي وغيره من الأمراض المعدية سوف يستمر في التفشي داخل المخيمات والمناطق الأخرى التي تفتقر الآن إلى إمكانيات يعتمد عليها في الحصول على المياه والأغذية والخدمات الطبية الأساسية.

ونواجه أيضا أزمة إنسانية متزايدة في مخيم زمزم في شمال دارفور. فالموارد هناك تكاد تستنفد، ويجد المخيم الآن صعوبة في إيواء ما يزيد على ٣٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين هربوا من القتال الأخير بين المتمردين والحكومة في جنوب دارفور. ونحث الحكومة السودانية على أن تعمل، بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على معالجة مشكلة المياه والإيواء وغيرهما من المشاكل في زمزم والمخيمات الأخرى في أنحاء دارفور، قبل أن تتدهور الحالة المتردية بالفعل إلى أبعد من ذلك.

وتؤيد الولايات المتحدة الجهود العاجلة التي تبذلها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبرنامج الأغذية العالمي، والأطراف الأخرى لتقديم الإغاثة حاليا، بما في ذلك توفير المياه النظيفة التي تمس الحاجة إليها. ولكن ينبغي ألا يراودنا أدنى شك في أنه ليس باستطاعة هذه الجهود أن تبدأ حتى في سد الفجوة التي خلّفتها الأفرقة المطرودة المعنية بتقديم المعونة.

ومع مرور كل يوم، يطلق الرئيس البشير بشكل متزايد عبارات تهديد جوفاء لزيادة تصعيد الأزمة. وهو بذلك يعرِّض للخطر سلامة ما تبقى من الرجال والنساء الشجعان من جميع أنحاء العالم الذين يقدمون المعونات التي تمس الحاجة إليها للشعب السوداني، كما يعرِّض للخطر بصورة متزايدة أرواح المدنيين الأبرياء في المخيمات الذين يعتمدون على تلك المعونة.

وفي الوقت ذاته، تواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور العمل في ظل ظروف تتسم بالخطورة. إن المكمن الذي نُصب في ١٧ آذار/مارس لحفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة في دارفور في جنوب دارفور، والذي نتج عنه قتل أحد أفراد العملية، يبرز المخاطر التي لا يزالون يتعرضون لها في دارفور. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرة القتيل وللرجال والنساء من أفراد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة بدعمهم بينما تضطلع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بولايتها المهمة.

وستعمل الولايات المتحدة عن كثب مع الأمم المتحدة، وأفرقة تقديم المعونة الإنسانية، والأطراف الأخرى من أجل تخفيف معاناة شعب دارفور. وقد قدمنا بالفعل ما يقرب من ٤ بلايين دولار للبرامج الإنسانية في السودان وشرق تشاد منذ عام ٢٠٠٤. وأثناء السنة المالية ٢٠٠٨، ومنذ بداية السنة المالية ٢٠٠٩ حتى الآن، قدمنا قرابة ١,٢٥ بليون دولار للشعب السوداني.

وما زلنا نفتخر بالجهود التي تبذلها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، التي قدمت ما يزيد على ٧٢٠ مليون دولار في صورة معونة إنسانية في دارفور خلال السنة المالية ٢٠٠٨، ومنذ بداية السنة المالية ٢٠٠٩ حتى الآن. ولكن عمليات الطرد التي حصلت بسرعة منعت تنفيذ حوالي ٥٤ في المائة من البرامج غير الغذائية لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في دارفور، مما حال دون قيام الأنشطة المبذولة لإنقاذ الأرواح بتقديم الرعاية الصحية ومياه الشرب والتصحاح. كما قضت عمليات الطرد على حوالي ٤٠ في المائة من قدرة الشريك الرئيسي لوكالة التنمية الدولية، ألا وهو برنامج الأغذية العالمي، على تقديم المعونة الغذائية في دارفور.

ونعرب عن خالص أملنا في أن تتحد هذه الهيئة، في نهاية المطاف، في شكل كيان واحد لحماية شعب دارفور. والولايات المتحدة عاقدة العزم على متابعة تحقيق السلام طويل الأجل في إقليم دارفور، وضمان إيصال المعونات الإنسانية، وإنقاذ المدنيين الأبرياء من الوقوع في المزيد من الأذى. ونحث الأعضاء الآخرين في المجلس على الانضمام إلينا في هذا العمل العاجل. هناك بعض الأشياء التي يمكن أن نختلف عليها. ولكن إنقاذ أرواح المدنيين اليائسين والأبرياء، الذين يحرمون بشكل متعمد من مياه الشرب والغذاء والدواء، ليس بالتأكيد من بين الأمور التي نختلف عليها. لقد تسببت حكومة السودان بحدوث هذه الأزمة، وعليها الآن أن تعمل على إنهائها.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أيضا أن أشكر السيد خاليكوف على إحاطته الإعلامية حول الوضع الإنساني في دارفور، الذي يمثل دون شك أشد الحالات الطارئة في العالم.

أود أن أنضم إلى الذين أدانوا الهجمات ضد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ١٧ آذار/مارس في نيالا، ونتج عنه وفاة أحد الجنود النيجيريين من ذوي الخوذ الزرق، وكذلك الهجوم الذي وقع في ٩ آذار/مارس على عربة تابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الجنينة، ونتج عنه إصابة أربعة جنود بجروح. ونأمل أن يكفل المسؤولون السودانيون القبض على مرتكبي هذين الهجومين. ونهيب بجميع الأطراف السودانية أن تتعاون تعاونا تاما مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الموجودة في السودان من أجل الحفاظ على السلام ومساعدة أشد الفئات ضعفا. ويجب أن نضمن أن يتم على وجه السرعة نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأود أيضا أن أدعو جميع الأطراف إلى التعاون من أجل منع تفاقم الوضع الإنساني في دارفور. ونشجب

مرة أخرى القرار الذي اتخذته حكومة السودان بتعليق أنشطة العديد من المنظمات غير الحكومية السودانية وطرد أكثر من عشر منظمات غير حكومية تضطلع بأنشطة إنسانية هامة وتتمتع بسمعة دولية حسنة لجديتها وحيادها.

وإلى جانب الأمين العام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وجميع بلدان الاتحاد الأوروبي، تأمل فرنسا أن ترجع الحكومة السودانية عن قرارها وأن تمتنع عن القيام بأي عمليات طرد أخرى. وتشكل العمليات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية التي تأثرت بقرار الحكومة أكثر من نصف الجهود الإنسانية المبذولة في دارفور. وكما أشار ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يهدد هذا القرار بحرمان أكثر من مليون شخص من الغذاء والرعاية الصحية ومياه الشرب. وفي ذلك الخصوص، نتطلع إلى نتائج التقييم المشترك الذي يضطلع به حاليا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسلطات السودانية من أجل تحديد كل العواقب المترتبة على ذلك القرار بشكل أكثر تحديدا، والذي يزج مرة أخرى بالأشخاص المعنيين في وضع من الحرمان لا يمكن تحمله.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة - بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية - التي تفعل كل ما في وسعها لتجنب وقوع مأساة إنسانية أشد خطورة.

ونأسف للأسلوب المفاجئ والسريع الذي نفَّذت به الوكالات التابعة للحكومة السودانية أمر الطرد، بما في ذلك أعمال المضايقات والتخويف ضد المنظمات غير الحكومية التي ما زالت موجودة على الأرض. ونعتبر أنه من الضروري ضمان توفير الحماية للأشخاص الذين يبلغ عددهم ٦ ٠٠٠ شخص والذين يكوّنون مجموعة الموظفين المحليين في المنظمات غير الحكومية التي طُردت. والواضح أيضا أن من المهم جدا حماية ممتلكات تلك المنظمات غير الحكومية المطرودة.

إن استمرار الجهود الإنسانية في دارفور أمر أساسي لما يقرب من أربعة ملايين شخص يعتمدون عليها، ولا سيما مليونين ونصف من المشردين. ويتمثل التحدي في حماية شعب دارفور. ويتطلب ذلك قيام جميع الأطراف، بدءا بالمسؤولين السودانيين، بالعمل بروح من المسؤولية بغض النظر عن الظروف السائدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على الحاجة الماسة لجميع أطراف الصراع، بما في ذلك السلطات في الخرطوم، إلى احترام القواعد الملزمة للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما القواعد المتصلة بالوصول الإنساني إلى الضحايا وحماية موظفي المساعدة الإنسانية.

ويجب الفصل تماما بين مسألة تقديم المساعدة الدولية ومسألة العدالة الجنائية الدولية. وتؤكد فرنسا من جديد دعمها لنظام العدالة الجنائية واستقلاليته، وتكرر تأكيد التزام السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وإن معاقبة سكانه أنفسهم ليس بالتأكيد الرد الصحيح. وكما قال ممثل السودان نفسه، نؤمن أيضا بقيمة الحوار وضرورة توفير الحل السياسي لهذه الأزمة. كما نؤمن بأن مكافحة الإفلات من العقاب لا يمكن فصلها عن البحث عن السلام في دارفور أو في أي مكان آخر من العالم. ولذلك نتطلع إلى مناقشتنا التي سنجريها في ٢٦ آذار/مارس مع كبير المفاوضين المشترك، باسولي.

السيد تاكاو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيمكم جلسة بعد الظهر هذه. ونحن ممتنون أيضا لممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

علـى عرضـه لآخـر المـستجدات عـن الوضـع الإنـساني في السودان، ولا سيما في دارفور.

نلاحظ مع القلق العميق الحالة الإنسانية الخطيرة في دارفور، ولا سيما بعد القرار الـذي اتخذته حكومـة الـسودان بإلغـاء تـسجيل وسـحب تـراخيص المنظمـات الإنـسانية غـير الحكوميـة الرئيـسية. وقـد شـاهدنا بالفعـل العواقـب الوخيمـة المترتبـة علـى ذلـك منـذ الإحاطـة الإعلاميـة الـسابقة، بمـا فيهـا إغـلاق بعـض المرافـق الطبيـة ونقـص ميـاه الـشرب في بعـض المخيمـات. ومـن الجلـي أن الـضرر سيـزداد. كمـا نعـرب عـن قلقنا إزاء الحالة الغذائية بعد نضوب الأغذية الموجودة حاليا.

وقـد أظهـرت بكـل جـلاء الإحاطـة الإعلاميـة الـتي قـدمها ممثـل مكتـب تنـسيق الـشؤون الإنـسانية أن الـبرامج الإنـسانية للأمـم المتحـدة تعتمـد علـى تلـك المنظمـات غـير الحكوميـة في إيـصال المـساعدات، وأنـه لا يمكـن أن تعـوض الأمـم المتحـدة والمنظمـات غـير الحكوميـة المتبقيـة الخـسارة الكبيرة المترتبة على هـذا القـرار. إن المنظمـات غير الحكومية هـي الـشريك التنفيـذي للأمـم المتحـدة. ومـن المـستحيل أن تعـوض الأمـم المتحـدة عـن غيـاب المنظمـات غـير الحكوميـة أو أن تحـل محلـها في العمـل الـذي كانـت تـضطلع بـه تلـك المنظمـات المطـرودة. ونـدرك اعتـزام حكومـة الـسودان زيـادة وجـود المنظمـات غـير الحكوميـة الوطنيـة لتحـل محـل تلـك المنظمات في أداء عملها. ولكـن ذلـك سيـستغرق وقتـا طـويلا لتنفيـذه، وإن أشـد الأفـراد تـضررا يحتـاجون إلى المـساعدات بشكل عاجل.

إن اليابـان أحـد المـانحين الرئيـسيين للـسودان. وفي ٨ آذار/مـارس، أي قبـل ١٢ يومـا، قـررت اليابـان تقـديم مـساعدات إضـافية، بمـا في ذلـك مـساهمات تبلـغ حـوالي ٣٤ مليون دولار، لدعم خطة عمل الأمم المتحـدة وشـركائها المعنيـة بالـسودان لعـام ٢٠٠٩. وبغيـة تنفيـذ هـذه المـساعدة، نحن بحاجة إلى أن تعمل معنا المنظمات غير الحكوميـة الدوليـة والوطنية كشركاء. ونحث حكومة السودان بقـوة علـى إعـادة النظر في قرارها.

إننـا نـشعر بـالقلق أيـضا حيـال الملاحظـة الـتي أبـدها حكومة السودان بـشأن مـا يـسمى بسودنة عمليات الإغاثـة. وبالرغم من أننا ما زلنا بحاجة إلى توضيح مـا تعنيـه الحكومـة، فإننا لا يمكن أن نتـصور تنفيـذ مـساعدة بـذلك الحجـم الكـبير بدون مشاركة الأمم المتحدة ورصدها.

ويغطي البلاغ المشترك بين الحكومـة والأمـم المتحـدة بـشأن تيـسير الأنـشطة الإنـسانية أنـشطة المنظمـات غـير الحكومية التي تعمل في مجال المساعدة الإنسانية في الـسودان. وطالـب مجلـس الأمـن، في قـراره ١٨٢٨ (٢٠٠٨)، بالتنفيـذ الكامل للبلاغ المشترك بأن تضمن الحكومة وكـل المجموعـات الجماعـات المسلحة الوصـول الكامـل والمأمون وبـدون عـائق للمنظمات الإنسانية وموظفي تقـديم الإغاثـة. وأعتقـد أن مـن مـسؤوليتنا المـشتركة كأعـضاء في مجلـس الأمـن أن نـضمن التنفيـذ الكامـل لقـرارات المجلـس الـسابقة. وإذا عجزنـا عـن الاضـطلاع بهـذه المهمـة، يجـب أن نخـضع للمـساءلة أمـام المجتمـع الـدولي فيمـا يتعلق بـسبب ذلـك العجـز ومـن يتحمـل المسؤولية عنه.

ولا يوجـد أي مـبرر علـى الإطـلاق لأن تقلـص حكومة السودان بقـدر كـبير الأغذيـة الحيويـة والمنقـذة للحيـاة والمياه والدعم الطبي الذي يقدم للملايين مـن شعبها بالـذات. ويقـدم ذلـك الـسلوك أوهـى الحجـج لـدعم موقـف الحكومـة. ونحن نناشد حكومة السودان الوفاء بالتزامهـا والعمـل بطريقـة تتـسم بالمـسؤولية. ونـشارك الأمـين العـام دعوتـه حكومـة السودان إلى أن تتخذ فورا الإجراءات اللازمـة للتخفيـف مـن حدة الحالة.

إن قرار المحكمة الجنائية الدولية لن يبرر أي تغيير في التزام حكومة السودان بالامتثال لقرارات مجلس الأمن، وبتجنب إعاقة تقديم المساعدة الإنسانية، على النحو المشار إليه في القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨)، وبكفالة سلامة المدنيين وموظفي الأمم المتحدة وأمنهم. ومن الأهمية بمكان أن تمتنع حكومة السودان وحركات التمرد عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في الميدان.

وينبغي أن يواصل مجلس الأمن بعناية رصد التطورات التي تحصل في المستقبل، بما في ذلك عملية السلام وانتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والحالة الإنسانية والأمنية ومسألة الإفلات من العقاب. والأمر الأهم بالنسبة لنا هو أن يبذل أعضاء المجلس قصارى جهدهم لمعالجة المسألة بشكل مسؤول وأن يعملوا على نحو موحد بقدر الإمكان.

ونحن نتابع بعناية التقييمات المشتركة التي أجرتها الأمم المتحدة وحكومة السودان للاحتياجات الإنسانية في دارفور. ونترقب باهتمام تقديم إحاطة إعلامية بشأن نتائج التقييم في الأسبوع المقبل.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): شأني شأن الآخرين، أود أن أشكر السيد رشيد خاليكوف على تزويدنا بآخر المعلومات عن الحالة الإنسانية في السودان.

إن استمرار إيصال المساعدة الإنسانية في السودان أمر حيوي لبقاء جزء كبير من سكان دارفور. ولذلك تشعر النمسا بقلق عميق إزاء قرار حكومة السودان طرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية تعمل في مجال المساعدة الإنسانية وإلغاء رخص ثلاث منظمات غير حكومية سودانية. كما نشعر بقلق بالغ للتقارير التي وردت مؤخرا عن أن الحكومة السودانية طالبت بأن تغادر جميع هيئات تقديم المعونة الإنسانية السودان في غضون عام واحد. وقد سمعنا بالفعل – وأثيرت النقطة بالفعل – بأن منظمات المعونة المتأثرة بهذه القرارات مسؤولة عن حوالي ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من المعونة المقدمة إلى دارفور. وبالتالي توفر هذه المنظمات شريان حياة لا غنى عنه للعديد من السكان المدنيين السودانيين.

وأعرب بالفعل عن الاعتقاد بأن أكثر من مليون من المدنيين يتضررون فورا بقرار طرد هذه المنظمات غير الحكومية. وتعتمد الأمم المتحدة على المنظمات غير الحكومية كشركاء لها. وتخلف حالات الطرد فجوات مهددة للحياة في مساعدة السكان في دارفور، وخاصة في وقت تحصل حالات اندلاع الالتهاب السحائي في جنوب دارفور، بما في ذلك مخيم كلمة. وبمرور الوقت، سيكون أثر طرد المنظمات غير الحكومية دراماتيكيا في مجالات مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية وتوزيع الأغذية. وفقدان هذه الخدمات الحيوية لتقديم المعونة يمكن أن يؤدي إلى تدهور خطير في الحالة الإنسانية وإلى زيادة تحركات السكان في جميع أنحاء دارفور وعبر الحدود إلى تشاد.

ووفقا للنداء الذي وجهه الاتحاد الأوروبي قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام، فإننا نناشد حكومة السودان إعادة النظر عاجلا في قرارها وضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع السكان المحتاجين في السودان. كما أننا على يقين من أن الأمم المتحدة ستبذل قصارى جهدها لسد بعض الفجوات التي خلفها طرد المنظمات غير الحكومية، ولكننا نعلم أنه لا يمكن للمنظمة عند هذه النقطة، كما أوضح مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، أن تسد جميع هذه الفجوات. وفي هذه الحالة، نرى أن الأمر الأساسي هو أن نشير إلى أن حكومة السودان تتحمل المسؤولية الأولية عن ضمان تقديم الخدمات الأساسية، وخاصة الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، للسكان المدنيين في بلدها.

لقد أشار المتكلمون الآخرون بالفعل إلى عدد الهجمات التي وقعت على أفراد حفظ السلام والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وإلي حوادث النهب التي ازدادت بقدر كبير في الأوقات الأخيرة. ولا بد لجميع أطراف الصراع أن تبدي ضبط النفس في الحالة الراهنة، وعلى جميع الأطراف أن تتقيد بالتزامها بحماية السكان المدنيين بموجب القواعد الواجبة التطبيق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبالنسبة لحكومة السودان، نتوقع منها أن تضمن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وأن تمتنع عن أي شكل من أشكال التخويف نحو مجتمع حقوق الإنسان في السودان.

السيد ليو تشن من (الصين) (تكلم بالصينية): نشكر السيد رشيد خاليكوف، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. وتابعت الصين بصورة وثيقة الحالة الإنسانية في دارفور. ونحن نتطلع إلى التقرير المقرر أن تقدمه أفرقة التقييم المشتركة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحكومة السودان، الذي سيوفر لنا فهما أفضل للحالة الإنسانية الشاملة في دارفور. ويحدونا الأمل في أن تعمل الأطراف المعنية معا بغية السعي لحل عاجل للأزمة والتوصل إلى هذا الحل وبالتالي ضمان تقديم المساعدة الإنسانية إلى دارفور بدون عائق.

إن مسألة دارفور مسألة متعددة الأوجه ومعقدة. وهي تشمل مجالات مثل العملية السياسية ونشر حفظة السلام والإغاثة الإنسانية وتحقيق العدالة وإعادة الإعمار الاقتصادي. وجميع الأنشطة في هذه الميادين مترابطة ارتباطا لا ينفصم. وأظهرت الحوادث الأخيرة أن إصدار المحكمة الجنائية الدولية لأمر اعتقال الرئيس السوداني أثر سلبا بالفعل على الحالة في دارفور. ونأمل أن تمارس الأطراف المعنية ضبط النفس بغية منع تصعيد التوترات، وتجنب مزيد من التأثير السلبي على العملية السياسية وانتشار حفظة السلام وتقديم المساعدة الإنسانية في دارفور.

ونحن نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعقد مناقشة شاملة لمسألة دارفور بغية وضع استراتيجية متكاملة وإحراز تقدم بطريقة متوازنة في جميع أعماله لإيجاد حل شامل للمسألة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم جلسة عرضية للغاية. فقد عقدت على عجل وبدون التحضير الواجب، وهي تبرز عدم وجود استراتيجية منسقة بشأن دارفور من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن من شأنها أن تتناول الحل السياسي وحفظ السلام والبحث عن تحقيق العدالة بشكل مستمر. وإذا كان ما نشهده هنا هو تعبير عن سياسة معينة، فإنه أمر خطير وسيؤدي أولا وقبل كل شيء، وللأسف، إلى معاناة سكان دارفور والمناطق الأخرى في السودان.

إننا نرحب ترحيبا حارا بجهود المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة في دارفور في تقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين الذين يعانون من جراء الصراع. وبفضل تلك الجهود تمكّنا من إنقاذ آلاف الأرواح في دارفور. ونعتقد أننا ينبغي أن نواصل الحوار مع حكومة السودان حول أنشطة الوكالات الدولية غير الحكومية في أراضي ذلك البلد.

وننتظر تقييما مفصلا آخر للحالة في البلد عقب زيارة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد هولمز. ويجب تقديم كل المساعدة الإنسانية الضرورية للسكان في دارفور. إن الحالة الإنسانية المعقدة في دارفور نتجت عن المجابهة العسكرية بين المعارضة في دارفور وحكومة السودان وعن أعمال النهب والسلب وعن العنف الناجم عن أعمال تلك الجماعات المسلحة.

من الضروري كفالة أن تتابع أطراف الصراع كل الجهود الرامية إلى تثبيت استقرار الحالة. وإن تطبيع الحالة الإنسانية سيتعذر بدون حل سياسي شامل للجميع مدعوم بجهود حفظ السلام التي تبذلها عملية حفظ السلام المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهذه هي الطريقة المتكاملة لحل أزمة دارفور ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يعمل على النهوض بها.

السيد كفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): نود بداية أن نشكر مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها للتو. وعندما ظهرت الحاجة إلى إجراء حوار للحالة الإنسانية في السودان فإننا لم نلمس ما يتعارض معها، مدركين للحالة الإنسانية الصعبة السائدة حاليا في دارفور والحاجة إلى إيجاد حل سريع لها.

ولكن من أجل معرفة إيجابيات وسلبيات الأوضاع في الميدان معرفة تامة شعرنا بأن من الأفضل الانتظار حتى الأسبوع القادم للحصول على تقييم شامل للصعوبات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية في دارفور على أساس معلومات موثوق بها ننتظرها من بعثة التقييم، بما في ذلك المعلومات التي يمكن أن يقدمها لنا الوسيط المشترك الأقدم، المتوقع وصوله إلى نيويورك قريبا. ويحدونا الأمل أن تيسر لنا تلك التقييمات المشتركة توخي أفضل حل ملائم لمعالجة الصعوبات الحالية.

العبر التي نستقيها مرة أخرى من الحالة الإنسانية في دارفور هي أن الحرص على إقامة العدل يجب ألا يخلق مزيدا من المعاناة للسكان المدنيين. يجب علينا أن نعترف بأن الحالة المزرية تلك لا يمكن فصلها عن قرار المحكمة الجنائية الدولية بمقاضاة رئيس جمهورية السودان.

وحكومة بوركينا فاسو، من جانبها، تشجب بقوة قيام السلطات السودانية بطرد المنظمات غير الحكومية، وستواصل تشجيع وحث حكومة السودان على إيجاد السبل والوسائل اللازمة للاستجابة بصورة مرضية للحالة الإنسانية في دارفور. وبوسعنا أن نؤكد أن الاتصالات مستمرة في ذلك الاتجاه، ويحدونا الأمل، بالطبع، أن تتكلل بالنجاح. المسألة الرئيسية هي استعادة الثقة بين السلطات السودانية والجهات الإنسانية الفاعلة للتخفيف من معاناة السكان في دارفور.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى زملائي في شكر السيد خاليكوف على إحاطته الإعلامية التي وافانا بها باسم مكتب منسق الشؤون الإنسانية. ومن الأمور الحسنة أن يكون ممثل عن حكومة السودان موجودا هنا لتقديم وجهة نظر السودان.

من الواضح أن الحالة الإنسانية في السودان خطيرة جدا بعد كل هذه السنوات من الاقتتال والصراع، وبسبب وعورة الأراضي، وفي ظل بيئة تعاني بالفعل من ضعف الهياكل الأساسية الاجتماعية، وأوضاع شهدت المزيد من التعقيد بسبب صدور لائحة الاتهام مؤخرا بحق رئيس الجمهورية البشير. وهذا ما جعل الرئيس وحكومته يوليان اهتماما أكبر لمسألة لائحة الاتهام واهتماما أقل بالتالي للأزمة الإنسانية التي تواجه البلد.

وفي نفس الأثناء ازدادت الحالة تدهورا بالأمر الصادر مؤخرا بطرد المنظمات غير الحكومة التي كانت منخرطة انخراطا كثيفا في العمل الإنساني في السودان. ويصح القول إن أعدادا كبيرة من الناس، بسبب السنوات الكثيرة من الاقتتال، ضاقت بهم المخيمات. وعندما تضيق المخيمات بأعداد كبيرة من الناس فإن احتمالات انتشار المرض تزداد، وبالتالي ترتفع معدلات الوفيات بين الأطفال بصورة خاصة، وبين الجماعات المستضعفة الأخرى ارتفاعا كبيرا. ولا عجب بالتالي من أننا نشهد الآن وفيات أكثر من

الالتهاب السحائي ومن سوء التغذية والجفاف ومن أمراض عادية يمكن علاجها لو توفرت الخدمات الطبية المعقولة في الميدان.

إنني لا أشاطر زميلي من السودان رأيه بأنه لما كانت ١٣ منظمة غير حكومية فقط قد طُردت - وبالتالي فإن ٧ في المائة فقط من مجتمع المنظمات غير الحكومية قد تأثر - فإن المسألة لا تستحق الاهتمام. ما نعرفه هو أن المنظمات غير الحكومية المتأثرة منظمات دولية معروفة جيدا وكبيرة وسبق لها أن برهنت على قدرها وفعاليتها في حالات صعبة كثيرة. وحقيقة أن ١٣ منظمة فقط طُردت لا يعني أن مساهمتها صغيرة. والواقع أننا تلقينا معلومات تفيد بأن الطرد ربما أثر على ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من مجمل العمل الإنساني الجاري هناك.

وبسبب تلك الحالة الصعبة أدعو حكومة السودان، خدمة لمصالح شعبها هي، الذي عانى سنوات كثيرة جدا من الحرب والحرمان، أن تتخذ إجراء عاجلا لمراجعة قرارها بطرد الوكالات الإنسانية تلك في سبيل تأمين أن تتاح للناس الموجودين في المخيمات وفي الميدان والذين يعانون، إمكانية الحصول على الماء والغذاء وخدمات الصحة الأساسية.

إنني أعلن موافقتي على أن نجري مناقشة أشمل لهذه المسألة في الأسبوع المقبل. مع ذلك، فإن مبدأ الإحاطة بالعلم بصورة منتظمة حول الحالة في السودان مبدأ نرحب به وأود أن أدعو زملائي في السودان وحكومة السودان أن يكونوا أكثر استجابة لشواغل المجتمع الدولي، التي هي أيضا شواغل شعب السودان.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء اسمحوا لي أن أشكر السيد رشيد خاليكوف مرة أخرى على إحاطته الإعلامية حول الحالة الإنسانية الخطيرة في الميدان في السودان. إننا نضطر مرة أخرى للاجتماع بعد فترة قصيرة من الوقت، لنستمع إلى ما يفيد بأن الأمور تتحول من سيئ إلى أسوأ في دارفور. فبعد سماعنا خبر إصابة أربعة حفظة سلام بجراح قرب الجنينة في الأسبوع الماضي، أُبلغنا الآن بأن أحد حفظة السلام توفي بالقرب من نيالا. وكل هذا يجري في خضم الأزمة الإنسانية الأخيرة التي خلقتها حكومة السودان والتي حدثت عندما قررت طرد ١٣ من وكالات المساعدة الأجنبية الرئيسية وثلاث وكالات سودانية، تاركة أكثر من مليون نسمة في العراء، عرضة للجوع والمرض وغير ذلك من المخاطر. وهذا أمر غير مقبول تماماً.

وعلاوة على ذلك نخشى من أن يؤدي هذا إلى المزيد من الصعوبات في تشاد البلد المجاور والتسبب في تدفق جديد للاجئين من دارفور. ننتظر بفارغ الصبر تقارير التقييم من مكاتب التنسيق الشؤون الإنسانية التي نتوقع أن تقدم إلينا في الأسبوع المقبل.

ومرة أخرى، وبدلا من اختيار الحل السياسي والعمل مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول طويلة الأجل لإحلال سلام مستدام، للأسف تجاهل السيد البشير وأعضاء حكومته نداءات السلام، وبدلا من ذلك آثروا زيادة تدهور الحالة التي تفتقر إلى الاستقرار أصلا.

إن حكومة السودان تتحمل المسؤولية لا عن حماية شعبها فحسب ولكن عن حماية حفظة السلام الدوليين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في السودان الذين يقدمون المساعدة للشعب السوداني أيضا. ولا بد من أن تكون هناك مساءلة عن الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي ولا يمكن التساهل مع الإفلات من العقاب. ولا بد لحكومة السودان من الرجوع عن قرارها غير الإنساني وغير المقبول.

السيد إلكن (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمانة العامة على الإحاطة الإعلامية المؤقتة عن الحالة الإنسانية في دارفور.

إن تركيا، شأنها شأن بقية أعضاء المجلس، تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في تلك المنطقة المضطربة. هناك ملايين الأبرياء في دارفور شُردوا في ظروف خارجة عن إرادهم وبحاجة مستمرة إلى المساعدة الإنسانية بكل شكل يمكن تصوره تقريبا. وهذا تعهد هائل ويجب الاستمرار في تقديمه من دون إعاقة حيث أن تأخير وعرقلة التدفق الفعال للمساعدة الإنسانية يمكن أن تكون لهما عواقب وخيمة جدا.

لذلك، تعتقد تركيا أنه يتعين علينا الاستمرار في حث الحكومة السودانية على إعادة التراخيص للمنظمات غير الحكومية المعنية. ونأمل كثيرا أن يكون بالإمكان القيام بذلك ومن دون مزيد من التأخير، لأن الحالة الراهنة تتسم بخطورة بالغة ولا يمكن الانتظار. وفي الوقت نفسه، وكما ناقشنا خلال آخر مشاورات قمنا بها بشأن هذا الموضوع، يتعين على الأمانة العامة أن تضع خطة تتناول المسألة الخطيرة المتمثلة في الكيفية التي حدثت بها تلك الهوة الناجمة عن قرار الحكومة السودانية وكيف يمكن سد الفجوة في الأجل القصير. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تلقي إحاطة إعلامية شاملة من الأمانة العامة تحتوي على معلومات وتفاصيل أكثر دقة، حالما يستكمل التقييم الجاري والمشترك بين الأمم المتحدة والسلطات السودانية. وتعتقد تركيا أن المجلس بوسعه أن يقيّم الحالة الإنسانية الناشئة في دارفور ما أن يتلقى كل المعلومات من فريق الأمانة العامة في الميدان ويحللها.

وتشدد تركيا كثيرا على البعد الإنساني للأزمة في دارفور. وتركيا من جانبها تقدم مساعدة كبيرة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وستواصل القيام بذلك.

وسوف نواصل دعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في السودان بكل طريقة ممكنة.

ويجب علينا أيضا أن نتقبل حقيقة مؤداها أنه لا يمكن من الناحية الواقعية فصل الحالة الإنسانية عن الحقائق السياسية والإقليمية. وكما قلنا في مناسبات عدة من قبل، لا بد للمجلس من اتخاذ نهج شامل واستراتيجي بشأن هذه المسألة الحساسة جداً. ويجب أن يكون بمقدورنا معالجة جميع الديناميات القائمة. ومن هنا نتطلع إلى اجتماعنا مع الوسيط المشترك وكبير المفاوضين السيد جبريل باسولي في الأسبوع المقبل.

السيد لو لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رشيد خاليكوف مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطته الإعلامية.

إننا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة وازدياد المخاطر الأمنية في دارفور وفي السودان. ففي مناطق الصراع يصبح المدنيون أكثر المجموعات عرضة للخطر، سواء أكان ذلك في أفغانستان أو في غزة أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في أي مكان آخر. وما برحت فييت نام تنادي بحماية المدنيين وأسباب عيشهم، كأولوية على جميع الأطراف على جميع الأطراف المعنية أن تأخذها في الحسبان بدقة.

من المؤسف أنه يتعين على ١٣ منظمة غير حكومية تعمل في السودان مغادرة البلد، ولا يمكن إنكار أن تدهور الحالة الإنسانية والعملية السياسية في دارفور وفي السودان بشكل عام قد نجمت عن قرار المحكمة الجنائية الدولية بإدانة رئيس السودان. وفي معرض مداولات المجلس بشأن الحالة في السودان بشكل عام، والحالة في دارفور بشكل خاص، فإن فييت نام والعديد من الوفود، إذ تجسد وجهة نظر

العديد من أعضاء الأمم المتحدة، حذّرت المجلس من مغبة هذا التطور السلبي المؤسف والذي تم التنبؤ به جيدا.

إن فييت نام ما برحت نصيرا قويا للكفاح ضد الإفلات من العقاب. وما فتئنا نقول دائما إن الذين يرتكبون جرائم، ولا سيما أخطر الجرائم مثل جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا بد من أن ينالوا العقاب الواجب – آجلا وليس عاجلا. وفي الوقت نفسه، فيما يتعلق بالحالة في السودان وفي دارفور بشكل خاص، علينا الاحتفاظ بشيء من التوازن بين التشجيع على العملية السياسية وشن حرب ضد الإفلات من العقاب، من أجل صالح السلم والأمن في الأجل الطويل ومن أجل السودان ودارفور وفي سبيل بقاء الملايين من السودانيين وسبل عيشهم، بمن فيهم أبناء دارفور الذين يعانون نتيجة الأعمال القتالية التي طال أمدها وتدهور الحالة الإنسانية.

وإزاء الحالة المتردية، نناشد الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى زيادة التعقيدات. والتعاون لتحسين الحالة الإنسانية؛ وكفالة أمن السكان المدنيين، والموظفين العاملين مع البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وكذلك الذين يقومون بعمل إنساني نبيل في البلد؛ واستئناف العملية السلمية، بغية تحقيق حل سياسي شامل لمسألة السودان ودارفور لما هو أفضل من أجل شعب السودان ودارفور ومن أجل السلم والاستقرار في المنطقة.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): وأنا أيضا أود أن أشكر السيد رشيد خاليكوف على إحاطته الإعلامية عصر اليوم.

ويرحب بلدي بعقد هذه الجلسة. إننا لا نسعى إلى معاقبة نظام غارق في أخطاء هي من صنعه ولا يريد مساعدة أحد في ذلك. والمقصد الوحيد من هذه الجلسة هو تسليط الضوء على الأزمة الإنسانية الضخمة جدا – لأن الحالة الإنسانية تعرض صحة وأرواح مئات الآلاف من البشر للخطر. ومن خلال هذه الجلسة، ندعو إلى تعبئة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي ليحول في المستقبل دون اتساع نطاق أزمة كبيرة بالفعل والآثار المقبلة للإجراءات المتخذة رداً على ظروف قضائية ليس لها صلة لا من قريب ولا من بعيد بأرواح مئات الآلاف من البشر الذين يتعرض وجودهم ذاته للخطر الآن.

إننا لم نشهد بعد فداحة الأزمة بفضل فعالية وكفاءة جهود المنظمات الإنسانية التي طُردت الآن. وغدا، سيتجلى النطاق الحقيقي لهذه الأزمة في سوء التغذية والجوع والمرض وموت العديد من هؤلاء البشر.

في ٨ آذار/مارس، قدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ١,٥ مليون شخص لم يعد يمكنهم الحصول على الغذاء أو الخدمات الصحية؛ وأن ١,١٦ مليون شخص لن يتمكنوا بعد الآن من الحصول على مياه الشرب والخدمات الأساسية للصرف الصحي والنظافة؛ وأن ١,١ مليون شخص لن يحصلوا بعد الآن على الغذاء؛ بينما لن يتلقى ٤ ٠٠٠ طفل المساعدة لمواجهة سوء التغذية.

إن طرد ١٣ منظمة إنسانية كانت تقدم الخدمات في البلد قد مهد الطريق أمام مأساة جماعية هائلة، من خلال التخلي المتعمد عن العديد من السكان. ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى هؤلاء الناس قد يؤدي إلى موقم، وسيكون ذلك بدوره خرقا آخرا للقانون الإنساني الدولي. على حكومة السودان أن تتذكر أن عليها مسؤولية حماية شعبها، وأن عليها الوفاء بالالتزامات التي قطعتها، وأن عليها النظر في إلغاء قرار طرد المنظمات الإنسانية الدولية. إن سودنة مهام الإغاثة أمر غير موثوق به. فاستبدال مساعدة

يوفرها حوالي ٨ ٠٠٠ عامل في المجال الإنساني تم تنظيمهم للقيام بذلك مهمة غير سهلة.

أخيرا، فإنني أشعر بالامتنان لجهود الأمم المتحدة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبرنامج الأغذية العالمي، الذين يستكشفون السبل لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في السودان ولتفادي المزيد من الضرر.

الرئيس: سأدلي ببيان الآن بصفتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية ورئيس الاتحاد الأفريقي.

لقد كنا نفضل إرجاء الاستماع إلى إحاطة مكتب الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة إلى حين انتهاء بعثة التقييم المشتركة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة بشأن الحالة الإنسانية في إقليم دارفور، لكي تعطينا الصورة الكاملة عن الوضع. علاوة على ذلك، فإن السيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لم يصل بعد إلى نيويورك، ولو كان موجودا هنا، لأتيحت الفرصة لجميع الوفود لإلقاء الأسئلة وتلقي الإجابات منه مباشرة. وكنا نتمنى أيضا من الأعضاء الذين أصروا على عقد هذه الجلسة أن يكون لديهم نفس الحماس ونفس الإصرار عندما كانت الطائرات تقصف المدنيين في غزة، الذين كانوا محرومين من الغذاء والدواء ومحاصرين لمدة طويلة خلال العدوان وقبله بما يقرب من السنتين.

إن بلدي، كبلد مجاور للسودان وكرئيس للاتحاد الأفريقي، يتابع باهتمام تطورات الحالة الإنسانية في إقليم دارفور. وبينما نأسف لقرار طرد بعض المنظمات الإنسانية، إلا أننا نتفهم الظروف التي اتخذ فيها. ونسلم بضرورة التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة السودان والاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والجامعة العربية، لضمان تيسير وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها بصورة آمنة ودون عوائق. ونأمل ألا يؤثر قرار الحكومة، الذي تسبب في وقف عمل بعض المنظمات الإنسانية، بشكل سلبي على الوضع الإنساني، وأن يتم تعويض تلك المنظمات بمنظمات أخرى – قد تكون منظمات وطنية – بأسرع وقت ممكن. ونحن متأكدون من حرص حكومة السودان على مواطنيها في دارفور، الذين هم مواطنون سودانيون، وليسوا مواطنين لأي من أعضاء هذا المجلس – كما يحاول البعض هنا الإيحاء.

ونحن، مثل غيرنا، ننتظر نتائج بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة السودان، ونأمل في أن نحصل على تقريرها في أسرع وقت ممكن. وللأسف الشديد، فإن مكتب الشؤون الإنسانية نفسه، الذي كنا نأمل حضوره اليوم معنا، ينتظر هو أيضا تلك النتائج. ونعتقد أن قرار حكومة السودان بشأن المنظمات الإنسانية هو أحد التداعيات السلبية المتوقعة للقرار الأخير للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر البشير. ولا يمكن فصل المسألتين عن بعضهما، كما لا نشك مطلقا في أن قرار المحكمة الجنائية الدولية قد فرض وضعا جديدا في السودان. وكما نوهنا في السابق، فإن المضي بإجراءات المحكمة الدولية قدما على حساب مسار السلام لن يحقق العدالة ولن ينهي الصراع في دارفور؛ وإنما قد يهدد استقرار السودان والمنطقة، ويقوض العملية السياسية برمتها، في دارفور وجنوب السودان على حد سواء.

ولئن كان ذلك لا يعني أننا نريد التغاضي عن تحقيق العدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم في دارفور، إلا أننا نعتقد أنه من الضروري توفير الأجواء المؤدية إلى تحقيق ذلك. وبدلا من اتخاذ إجراءات قد تعقد جهود إحلال السلام الجارية وتعمق حالة عدم الاستقرار تحت مبررات تحقيق العدالة، كما هو الحال بالنسبة لقرار المحكمة الجنائية الدولية، فإننا يجب أن نسعى بوسائل أخرى إلى دعم العملية السياسية.

وهذا ما دفع بالاتحاد الأفريقي، الشريك الأساسي للأمم المتحدة، إلى اتخاذ عدد من القرارات تنص على الحاجة إلى استخدام المادة ١٦ من نظام روما الأساسي، وكان آخرها القرار الصادر عن قمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة في أديس أبابا.

وللأسف، فإن هذا المجلس لم يستجب لتلك القرارات حتى الآن، ولم يستجب أيضا لقرارات إقليمية أخرى، بما فيها قرارات جامعة الدول العربية. إن السودان في حاجة إلى جهود دولية تتناغم مع الجهود الوطنية وجهود الاتحاد الأفريقي – لا تتعارض معها – لمنع ما قد يؤدي إلى مزيد من الانفلات الأمني ويهدد استقرار البلد.

نحن لا نعرف: هل ما زال مجلس الأمن في حاجة إلى مزيد من التأكيد على الآثار السلبية المحتملة على استقرار السودان، التي سببها قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية؟ لقد استمعنا جميعا إلى تصريحات بعض الفصائل المتمردة في السودان. وذلك في حد ذاته بمثابة إنذار لنا هنا في مجلس الأمن.

لقد بات من الملح أن يستجيب مجلس الأمن للشواغل الوطنية والإقليمية، وأن يتحرك قدما لتفعيل المادة ١٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، استجابة لقرار الاتحاد الأفريقي الذي اتخذه في قمته الأخيرة، وكذلك قرار الجامعة العربية.

نحن نعرف أن علاقات بعض أعضاء هذا المجلس بالسودان سيئة. وهو أمر ممكن وطبيعي في العلاقات الدولية، ولكن غير الطبيعي هو أن يُستخدم مجلس الأمن كمحفل لتسوية الحسابات مع حكومة السودان، أو أي حكومة أخرى. وليبيا تدعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن ذلك حتى لا يلحق ضرر أكبر بسمعة هذا المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. المتكلم التالي ممثل الجمهورية التشيكية، وأعطيه الكلمة.

السيد كايزر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. أولا، أود أن أشكر السيد رشيد خاليكوف من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطته الإعلامية الشاملة.

اسمحوا لي أن أحيط المجلس علما بأن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اجتمعوا في ١٦ آذار/مارس في بروكسل، واعتمدوا استنتاجات يدعون فيها حكومة السودان إلى إعادة النظر بصورة عاجلة في قرارها القاضي بطرد ١٣ منظمة إنسانية غير حكومية دولية، وبإلغاء التراخيص المعطاة لثلاث منظمات محلية غير حكومية. وقد دعا الوزراء أيضا حكومة السودان إلى أن تكفل استمرارية ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفا في السودان، استرشادا بمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. علاوة على ذلك، ذكّر الوزراء بإعلان الرئاسة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإعلان، أعرب الاتحاد الأوروبي عن اعتقاده بأن استمرار توفير المساعدة الإنسانية إلى السودان يمثل أهمية قصوى لإنقاذ الأرواح، وهو حيوي الأهمية لتهيئة جو يؤدي إلى تنفيذ جميع عمليات السلام في السودان، التي سيواصل الاتحاد الأوروبي دعمها بقوة.

إن قرار حكومة السودان بطرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية من السودان، وإلغاء التراخيص لثلاث منظمات محلية غير حكومية هو تهديد مباشر وفوري لاستمرارية المساعدة الإنسانية الدولية في دارفور، ويؤدي إلى تضرر ثماني عمليات في بقية أنحاء شمال السودان. وتقدم هذه المنظمات غير الحكومية مساعدة حيوية للملايين من المدنيين السودانيين المعرضين للخطر، مسترشدة بمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

الرئيس: طلب ممثل السودان الإدلاء ببيان آخر، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد حسن (السودان): طلبت الكلمة لأوضح بعض الحقائق بشكل شديد الإيجاز، أولها مسألة التناول المبتور والمجتزأ للأمور عندما تتعلق بالسودان أو بدارفور. هذا لن يساعد على أي تسوية سياسية، لا لأهلنا في دارفور، ولا في سائر السودان، ولا حتى في القارة بأكملها. إن الكلام عن السودان وعن قيادة السودان باعتبار أن القرارات تتخذ من قبل فرد يمثل خرقا فاضحا للأعراف الدبلوماسية، وخروجا حتى على ميثاق هذه المنظمة.

القرارات في السودان تتخذها المؤسسات. السودان ليس دولة منهارة. السودان دولة لها مؤسساتها، والمؤسسات المعنية بمتابعة أمر المنظمات غير الحكومية في السودان هي التي درست هذا القرار بروية، ثم اتخذت قرارها بعد أن تبين لها بالأدلة المثبتة، أن هذه المنظمات تجاوزت كل الخطوط الحمراء كما ذكر سفير السودان قبل لحظات.

كنا نتوقع من مجلسكم الموقر اليوم أن يبحث في مدى مخالفة تلك المنظمات لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنظم العمل الإنساني، وفي طليعة ذلك قرار الجمعية ٤٦/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. يعلم الجميع في المجلس أن التجاوز على سيادة الدول هو خرق وتجاوز للميثاق. تلك هي المسألة الأولى.

المسألة الثانية هي أن جميع بيانات الدول هنا انتهت إلى حقيقة واحدة. فالجميع ينتظر ما تتوصل إليه لجنة التحقيق المشتركة التي تضم ممثلين عن الأمم المتحدة وحكومة السودان، والتي ما زالت تجري دراساتها على الأرض في دارفور. إذا، السؤال الذي يفرض نفسه، لماذا كل هذه الجلبة ولماذا هذا التعجل حتى ينعقد المجلس الآن قبل أن تعود اللجنة المعنية بتقريرها؟ هذا يقود إلى نتيجة واحدة هي أن هذه المنظمات التي تقيم الدنيا وتقعدها غير طبيعية. هذه فعلا منظمات متجاوزة لكل الخطوط الحمراء، وهذا مصدر قرار حكومة السودان، الذي لا رجعة فيه.

الرئيس: لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.